الصناعة وهبوطها في الزراعة وزيادة مساهمة القطاع الخاص وتنحي القطاع العام الى مجرد مساعد على نمو القطاع الخاص والاستثمارات الاجنبية ، وان العوامل الاقتصادية ودافع الربح في هذه العمليات بدأ يظهر الى السطح بعد أن كانت العوامل الاديولوجية هي العوامل المتغلبة . ان اسرائيل أصبحت جزءاً من المعسكر الامبريالي اقتصاديا وسياسيا وبدأ الاقتصاد الاسرائيلي يتحول الى عملية مربحة بالنسبة للرأسمالية الامريكية والغربية حيث تزداد توظيفات هذه الدول في مختلف الصناعات الاسرائيلية وخاصة صناعة الالكترونيات . ان ضغوط رأس المال الخاص ، علاوة على الضغوطات الاقتصادية للدول الامبريالية ، تدفع البيروقراطية العالمية الى التنحي عن الميدان وتركه للقطاع الخاص وهذا سيغير كثيرا من شكل الصراع الطبقي والاجتماعي في اسرائيل والتوجه نحو فرض حل سلمي يخدم التوسع الاقتصادي الاسرائيلي ونمو الاستعمار الجديد في سبيل جني المزيد من الارباح . ان التغيرات المرتقبة في الاقتصاد الاسرائيلي خلال العقد القادم هي توجيه مزيد من الموارد صوب قطاع الصناعة والتعدين ووصول القطاع الزراعي الى درجة من التشجيع والتركيز اكثر على تطوير قطاع النقل لاهداف اقتصادية واستراتيجية معا ، وجميع هذه التطورات تضع مزيدا من الاعباء على اكتاف القطاع الخاص نظرا لان معظم وسائل الانتاج في قطاعي الصناعة والنقل محكومة من قبل افراد وشركات ومؤسسات خاصة تعمل بحافز الربح(٤٥) .

ولكن ما تأثير هذه التغيرات على الصراع الاجتماعي والطبقي ، ان المجتمع الاسرائيلي مجتمع مهاجرين وهذا يجعله يختلف كثيرا عن غيره من المجتمعات . فلقد جاء اليهود من دول شتى ومنابع مختلفة لذلك فهم يتميزون بثقافات مختلفة وعادات مختلفة ولقد حاولت الدولة صهر هؤلاء المهاجرين بواسطة بثها لشعار « خطر ازالة الدولة اليهودية » من قبل العرب ، وقد نجح هذا الشعار لمدة طويلة في ايجاد حالة تماسك بين الفئات الاجتماعية المختلفة وفي كبت الصراع الطبقي في البلاد . الا ان المشكلة الاجتماعية ظهرت على السطح نتيجة زيادة هجرة اليهود الشرقيين الى اسرائيل حيث يكونون الان حوالي ٦٠ ٪ من السكان اليهود ، وهؤلاء اليهود مضطهدون اقتصاديا وسياسيا وثقافيا من قبل المؤسسات الحاكمة التي يسودها الاشكناز . وقد حاول اليهود الشرقيون التحرك في سنة ١٩٥٩ من اجل المساواة في الحقوق الا ان هذه الحركة التي عرفت بحركة « وادي الصليب » قمعت بشدة . وظهرت بعد توقف القتال بين مصر واسرائيل في سنة ١٩٧٠ حركة عرفت بحركة الفهود السود في منطقة مصراره في القدس قادتها جماعة من اليهود الشرقيين وقد واجهت الدولة هذه الحركة بالقمع والاعتقالات الا ان هذا لم يمنع هذه الحركة من النمو ومن التوجه نحو مواقف اكثر راديكالية . ان هذه الحركة كانت تعبيرا عن وجود مشكلة اجتماعية حادة في المجتمع الاسرائيلي ، هذه المشكلة التي دفعت غولدا مائير الى القول بأن الخطر الداخلي اشد من الخطر الخارجي . وفي الوقت نفسه شهدت اسرائيل حركة اضرابات كبيرة حيث زادت الاضرابات في السبعة الاشهر الاولى من ١٩٧٠ عن الفترة نفسها من السنة الماضية بـ ٤٠ ٪ وبلغ عدد المشتركين في الاضرابات ٩٨ الف شخص وهو أعلى رقم وصلته الاضرابات في تاريخ اسرائيل . أما عدد الايام التي فقدت نتيجة الاضرابات فبلغ ١٧٢ الف يوم مقابل ٧٢ الف يوم عمل فقدت في الفترة نفسها من السنة الماضية(٤٦) . ان هذه الارقام تكاد ان تكون أعلى من تلك التي سجلتها سنوات الركود ٦٥ ــ ٦٧ ، كما شهدت هذه الفترة تزايدا كبيرا في عدد الاضرابات اللاقانونية (اي التي لا يؤيدها الهستدروت) وهذه ظاهرة جديدة في المجتمع الاسرائيلي ، اذ ان الهستدروت والحكومة كانا يستعملان حجة « الامن القومي » لمنع أي اضراب لا يريداه ، الا ان ذلك لم يعد كافيا في الوقت الحاضر ، اذ ان هذه الاضرابات اللاقانونية ازدادت